التنمية الاجتماعية:

أهذا ما يتمناه الغرب بعد الحديث؟

فان نيوينهويجز

المقدمة:

ان الحضارة الغربية الحديثة هي التي كانت السبب في انبعاث فكرة الرفاهية الاجتماعية وممارستها وان ما هو أهل لان يسترعي انتباهنا الفائق هو حاضر المركب الذي نتج عن هذه الفكرة ومستقبله وان اتخذ هذا المركب أشكالا مختلفة في مختلف قطاعات الغرب. ويمكن أن يتخذ اهتمامنا هذا أشكالا عديدة.

أولا من الواضح أنه من المهم ان نرى ونفهم ما هو واقع وكذلك ما هو محتمل في كل من القطاعات المهمة الثلاثة التي يمكن أن تنتج عن تقسيمنا للغرب لتسهيل ما نهدف اليه.

والى جانب ذلك فمن المهم ان لا نغفل عن الوحدة الضمنية للحضارة الغربية وأن نعتبر التطور الحضاري الحالي كعامل شامل يؤثر تأثيرا مختلفا في كل القطاعات وانا لمحقون في اختيار هذه الطريقة لان الحضارة الغربية الحديثة اذا ما نظرنا اليها من هذه الناحية هي موضوع يضاهي ويستحق حقا المقارنة بالحضارات الاخرى. فبالنسبة لكل حضارة يمكن لنا أن نبحث عن الكيفية التي تجمع بها ضروريات تصوّر التنمية الاجتماعية وربما توخي طريقها (أو أي اسم مناسب قد يطلق على هذه التنمية في اطار معين).

وقد نكون خدمنا أهداف هذا الملتقى على أحسن ما يرام اذا ما أنصفنا هذين التصورين كلا على حدة. فقد نظّم البرنامج على هذا النمط.

واذا ما اتبعنا أيّا من هذين الطريقين فلا يمكن أن نتجنب الاعتراف بطريق ثالث، وهو البحث عن أهمية التصورات والممارسات الغربية كمثال يقتدى به (ربما مع كل التنقيحات التي يتحتم اذخالها عليها) فيما يسمى بظروف العالم الثالث من أجل التنمية. ويُبذَل مجهود عظيم في مناطق عديدة من أجل البحث عن كيفية تطبيق هذا النموذج وايجاد حلول للصعوبات الكامنة في التنقيحات التي يتحتّم ادخالها عليه. على أن ما يستحق أن يؤخذ بعين الاعتبار هنا ليست الصعوبات الناتجة عن التطبيق المقلّد مثلما هو التساؤل عن صلاحية انتقاء نموذج غربي والاقتداء به. فلا يقف تيار تقويض الاستعمار عند الجانب الاجتماعي من النمو.

ومن الواضح أن التصور المقارن الذي توصّلنا اليه منذ قليل يستمد بعض أهميته من كونه اختيارًا أو في الحقيقة بدلا عن التصور الذي كثر القدح فيه والذي يتمثل في الانطلاق من التقليد ويمكن بعد ذلك النظر في مشاكله الضمنية. وباختيارنا لهذا التصور فان مقالنا هذا سوف يأخذ بعين الاعتبار التنمية الاجتماعية في حدود الغرب في يومنا هذا.

هناك ملاحظتان أساسيتان: ١) ان ظهور مركب الرفاهية الاجتماعية وتنفيذه من مختصات المرحلة العصرية للحضارة الغربية، وان خاصياته حديثة بأتم معنى الكلمة. ٢) وهذا المركب انجاز غربي جديد مميز بصفة غربية. فهو بالتأكيد لا يمثل هدفا من الاهداف الرئيسية والاساسية التي تعطي أسلوب العيش الغربي شكله الحالي. وليس هذا المركب نتيجة تطور عرضي أو عشوائي، بل هو ناتج عن تنقيحات متراكمة اقتضتها تَبِعَات ثانوية غير مقصودة للمشاغل المميزة لمزاج العصر.

وهاتان الملاحظتان معا تجعلاننا نتساءل عن مستقبل هذا الداء الغربي المتجسم في الرفاهية الاجتماعية في المنعرج الحالي وأعني في وقتنا هذا الذي نجد فيه الغرب في مرحلة انتقالية بين العصر الحديث والعصر الموالي الذي لا نعرف عنه الآن الا القليل.

ان الجواب عن هذا السؤال سيمكن الغرب بصفة حتمية من ايجاد صيغة لتأويله الحالي «للتنمية الاجتماعية». فاذا كان السؤال واضحا فلن يكون التأويل مشكلا اما اذا كان الجواب غامضا (وذلك في الحقيقة أرجح) فستنجر عن ذلك آمال غامضة لا تعني شيئا بالنسبة لمن يحتاجون الى سبيل يتبعونه، على أنّا قد نكون سبقنا الاحداث..

فان أول واجباتنا أن نبرز النوعية الغربية الحديثة الخاصة لداء الرفاهية الاجتماعية. وعند ذلك يمكن النظر في كيفية تأثرها بالمشاكل المميزة للفترة الانتقالية ما بعد الحديثة. فقد يمكننا ذلك من القاء نظرة تقريبة على مستقبلها. وهذا ما سيكون بدوره السبيل لتعرّف معقول (لن نحاوله هنا) على المفهوم الذي سيعطيه رجل الغرب غدا «للتنمية الاجتماعية».

النوعية الغربية الحديثة لمركب الرفاهية الاجتماعية:

ان العصر الحديث للحضارة الغربية قد انتهى بأسلوب عظيم بصفة ضخمة وبطولية ولكن بصفة مخربة أيضا وباللاسف. ويخشى بعضهم أن لا يكون هذا كل ما في الامر وان نهاية النهاية آتية لا محالة في شكل انفجار كبير مثل الذي وصفه نفيل شوت في قصته على الشاطئ. وعلى كل فلم يتجلّ الى حد الآن أي منعرج واضح. نحن الآن نعيش تبعات العصر الحديث. فلو تحدانا أحد لنلخص مشاكله العديدة في كلمة فربما تكون «السيطرة» هي اللفظة التي يجب انتقاؤها.

وليس تحديد انطلاق العصر الحديث أكثر سهولة فالعديد من الناس يرون أن الحداثة تتجلى للعيان في الثورة الصناعية. ولكن ما هي الاشياء التي أنذرت بقدوم هذا العصر؟ في أي جين من الزمن ومن جراء أي تقلّب ملحوظ في الاحداث أو من أجل أي تبدل في الخاصيات بدأ الغرب ينحرف عن المثال الانساني المشترك (يان رومين، ١٩٥٨)؟ وفي هذا الاطار فان اختيارات مختلفة تبدو مفتوحة: اما ان نتّبع ج.و. ناف (١٩٥٨) أو أن نتبع امّنوال ولرشتاين (١٩٧٨ - ١٩٨٠) أو استاذه فرناند برودال (١٩٧٩).

ويقتضي ما نهدف اليه في هذه الدراسة أن نقتصر على بعض الخصائص التي تم بروزها وبلغت أشدها اثناء الثورة الصناعية وبواسطتها. وان اختيار هذه الخصائص هو في نفسه مغامرة لانه يعني انتقاء تعسفيا لعدد محدود من العناصر من كل معقد ونكون بذلك متجاهلين ضمنيا أن معنى كل جزء يتأتى من مفهوم جميع الاجزاء متلاحمة.

بما أن الثورة الصناعية تتركز على الصناعة فان خصائصها المميزة تتضمن تكنولوجيا قاعدتها العلم تتطور تلقائيا كما تتضمن «الشغل» بصفته باباً جديداً في الميدان الحضاري والاجتماعي ومتعددة فروعه. والنظرة الضمنية للانسان في الواقع تملي علينا أن الشخص اذا كان ذاتا فانه يلتقي ويتعامل معه (وهذا يعني محيطه الانساني والطبيعي) كموضوع. وغاية هذا التعامل هي الحصول على أكثر انتاج ممكن ببذل مجهود منتظم. واذا ما رجعنا بالنظر الى ما سبق فان كلمة «السيطرة» ترجع مرة أخرى الى أذهاننا فالانسان كعنصر مسيطر هو الانسان المستبد: وهو أساسا صنف فلسفي يقابله لحما ودما الانسان الشخص وهذا فرد حرّ لا يخضع الا لعقله وضميره. وفي ترددنا اللغوي بين هذين التأويلين للانسان فان العلاقة بين الادراك العقلي والسلطة العملية تظهر للعيان وهذه العلاقة بدورها ستبرز كخاصية مميزة للغرب الحديث: «المعرفة هي السلطة».

وكما هي العادة فان لهذه القطعة النقدية وجهين: فمن جهة نجد المزاج الذي لا ييأس [البروميثي]. هذا انسان لن ترده أية عقبة تعترض سبيله. بل انه يبحث عن صعوبات أكبر ويبتكر ويجابه الاخطار ويشيّد المؤسسات والدول والامبراطوريات ويعيد بناء الارض بما في ذلك الحياة فوقها. فهو دنيوي تماما وعلماني بأتم معنى الكلمة بالرغم من آثار التدين التي لا تزال في عقله شغله الشاغل اقتصادي بالمعنى الذي يراه ماكس شيلر (١٩٨٠، الفصل ،الصفحة ٦٠ خاصة) مثلا اذا لم يكن حتما بالمعنى الذي نجده عند كارل ماركس، وان النعت «اقتصادي» الذي كثر استعماله في هذه الايام في العديد من المعاني مناسب تماما كلفظ واحد يلخص أوصاف أسلوب الحياة الغربية الحديثة.

ومن الجهة الاخرى نجد المزاج الذي يعتبر أن العالم المحيط بالانسان ثروة لاتنتهي ولا تفنى وهي تحت تصرفه بدون قيد أو شرط ويمكنه استغلالها استغلالاً منظما وبدون رحمة أحيانا. وقد نتجت عن ذلك مشاكل سرعان ما ظهرت. فبما أن «الشغل» في مفهومه العصري الخاص هو القاعدة الجديدة للمعاش او في الحقيقة المفهوم الجديد للحياة فان انعدام ما يكفي من المال وبالتالي تعذّر انجاز أي شيء في الحياة يعزى مباشرة اما الى الشغل بدون مقابل كاف أو الى انعدام الشغل ليس لاّ. ويقابل الغنى كرمز للنجاح التوأمان الفقر والحرمان. فالنتائج الانسانية كما يسميها هوبسبوم (١٩٦٨، الفصل ٤)ليست نعمة الا الى حدّ ما.

والذي يهمنا هو تفسير هذا التوازن أو ان شئتم هذا الالتباس. وطبقا للمقدار المالوف من المنوية (تقسيم كل شيء الى خير وشر) الموجود في التفكير الغربي (لايسقنق، ١٩٥١، يتحدث عن الجدال المنطقي) فمن المتوقع أن نجد عرضا في قالب اختيار مستحيل أو اختلاف بين صفحات مهمة على حد السواء ومتناقضة مثلا. ولكن ليس هذا هو الحال: فان الوجه اللامع للقطعة النقدية يفوق بريقه الوجه المظلم. وان الكتاب مثل دكنز/و/قلزوودي/ مبالغون وقد يستحقون السخرية ولو أن فنّهم ساحر فلقد بالغوا فيما يعتبره رواد الاعلام في هذا العصر انحرافاً شاذا عن القاعدة العامة: ماهي الاّ تشويشات وقتية غير مهمة تستحق أن يلقي عليها المرء نظرة خاطفة وأن يعتني بمعالجتها من وقت لآخر كي لا تسبّب أي اختلال في الجهاز.

وبينما المرء بصدد طرق هذه الناحية من الموضوع فان كلمة «اجتماعي» تبرز للعيان. وبما أن هذا الامر خطير فانا نتساءل عن السبب الذي جعل أغلب الكتاب يفضلون تجاهله ويعتبرون الكلمة ومعناها فانا نتساءل عن السبب الذي جعل أغلب يفضلون تجاهله ويعتبرون الكلمة ومعناها وكأنها لاجدال فيها. (وبالفعل فان موسوعة العلوم الاجتماعية(سلز، ١٩٦٨) تستغني عن التعريف بكلمة «اجتماعي»). لعل هذا اللفظ اتخذ في معناه الحديث كتكملة وربما كمقابل لكلمة «اقتصادي»: شيء طفيف بعضه ملتبس والآخر اصلاحي . ومن الناحية العملية فان لفظ «اجتماعي» يقوم مقام الوجه المظلم للقطعة النقدية ويمثل «اقتصادي» الوجه اللامع. فهناك من جهة تفدّم اقتصادي وتكنولوجي (بالرغم من المعنى الاوسع الذي ينسبه الى هذه الكلمة مثلا مريس قنوبرق ، ١٩٥٣) ومن جهة أخرى هناك مشاكل اجتماعية. اما بالنسبة لهذه المشاكل فليست كما يراها كتاب أمريكي «سلوكا يعتبره قسم هام من النظام الاجتماعي كخرق لقانون أو قوانين يقبلها عامة الناس أو يستحسنونها» (روبرت نسبات في روبرت ك. مرتون وروبرت نسبات، ١٩٧١، الصفحة الاولى). ولكن هذه المشاكل مسألة «حياة فوق الهوة» (ألوين دي فوس فان ستينوبجك، ١٩٧٧، الصفحة ١٠٥).

اما العمل الاصلاحي الذي تقتضيه المشاكل الاجتماعية حسبما يظن الناس فهو أقدم من داء الشغل الذي خلق هذه المشاكل. فلقد كانت الصدقة قائمة منذ القدم تصوّرا وممارسة. على أن دوافعها وأساليبها اضطرت لملاءمة الظروف الجديدة فان الرأفة الفردية أخلت الطريق

للاصلاح العملي وهذا مشكل ألقي على عاتق الدولة لانه لم يكن هناك من يتحمله. وهكذا فاذا كان العمل فضيلة فان البطالة تستدعي رد فعل غامض على الأقل: فليست الصدقة حلاّ عادلا (ولن نقول باتّا) للفاقة. ولم يبدأ الشك في هذه الفكرة حتى حوالي الحرب العالمية الثانية حين غيّرت ممارستها الى حدّ ما ولا أحد يتحدّى جذورها الى يومنا هذا.

وفي الحقيقة فان هذا الغموض صار طابع العمل الاجتماعي كردّ فعل ملائم للمشاكل الاجتماعية المعترف بها. فاذا نظرنا الى الماضي فانا نقف على هذا الغموض بأربع كيفيات على الاقل. ولو أوردت ما كتبته في الماضي (فان نيونهويدج، ١٩٨١، الصفحة ٨٥ وما يتبعها. وان أردتم دراسة أكمل فانظروا في فان نيو نهويدج ١٩٧٩) فيمكن تلخيص هذه الكيفيات على النحو التالي:

أولا، حتى عندما حدث ان قام الناس بتجديد معنى كلمة «اجتماعي» فلقد كان ذلك استجابه لاحوال خاصة افتضته شيئا. ونتيجة لذلك نجد أنفسنا في أحسن الامور بعد كل الوقت وكل الاماكن التي مستها الاحداث أمام تحديدات عرضية متراكمة لاتتماشى حتا مع ضرورات المنطق أو التحديد.

ثانيا، فان الظاهرات أو المشاكل التي يطلق النعت «اجتماعي» هي أساسا أمور ذات أهمية طفيفة أما من الناحية النظرية فان النظرة الاجتماعية للواقع تجعل منها أمورا هامشية. فهي كزيادات مريبة تطرأ على أسلوب الحياة الاجتماعي ومع أنها ذات أهمية طفيفة فانها تصبح خطيرة في آخر الأمر. فان طبيعتها المريبة الناتجة عن أصلها الهامشي لا يسلّم بها الا اذا كانت حادة. ومع أنها فضلات فان المشاكل الاجتماعية يمكنها تقويض النظام الاجتماعي لانها طفيفة وخطيرة في آن واحد فان الباب المتعلق بالاجتماعي جوهريا ملتبس.

ثالثا، بما أنها تتمثل في مخلفات الأعمال الاقتصادية فان الظاهرات والمشاكل الاجتماعية ذات قدرة وأهمية محدودتين حتا. فلو فرضنا أن العمل الاصلاحي الملائم سيقضي عليها فلا بد ان تكون محدودة في الوقت أيضا.

تبدو هذه الافكار صالحة لانها توافق الفهم السائد للامور الاجتماعية. ولكن ممارسة العمل الاجتماعي الاصلاحي تنفي ذلك، فان العمل الاجتماعي منذ بدايته أظهر اتجاها ضمنيا نحو التضخم المطرد. وكأن أي مشكلة اجتماعية عند ما تعالج تؤدي الى المعضلة الموالية. ويزداد الاعتراف المتخوّف في هذه الايام بأن القدرة الضمنية على النمو لمركب الرفاهية والضمان الاجتماعيين في الدول التي تمارس هذا النظام الاجتماعي ترمي الى ماوراء الافق وخاصة الافق الاقتصادي. فاذا ما نظرنا اليهما معا فان القاعدة المحدودة والنمو الحقيقي غير المحدود يكونان التباسا آخر أساسيا وغامضا.

رابعا، ان العمل الاجتماعي الذي أوجد المركب الرفاهي كوّن وضعا ترتيبيا مخلاّ بالاعتدال والتناسق من نواح عديدة. اما التدابير التي اتخذت وهي لا تنفك تتعدد وتتطلب الاصلاح بشكل بيرقراطي تقني بحت فقد تطرح مسألة الوسائل والاهداف (ولكنها لا تطرحها في العادة). وهذا هو لالتباس الجوهري الذي نجده في نظام الرفاهية الاجتماعية.

والامر العجيب هو أن الاهتمام الاجتماعي رغم أنه بلغ عبر الزمن منصب الصدارة في حديث الناس وفي انتباه المشرّعين السياسيين فهو لا يزال يفهم أساسا فهما لا يمكن أن نقول عنه إنه مشوّه: وأعني كشيء ثانوي أو في الحقيقة هامشي بالمقارنة مع الاهتمام الاقتصادي (بمحتواه السياسي) ذي السيطرة المستمرة. وانه لمن السهل المفرط أن نقول إنه ليس هناك أي تعمد في ذلك لانه يبدو أن الانسان الغربي المعاصر يعتبر الامر طبيعيا: فهذا ما يميز فهمه للواقع وأسلوبه في الحياة. هذا في الحقيقة صحيح ولكن مجهودات عظيمة تبذل كي لا يقع أي تغيير في الوضع. عندما يتمكن جاك أطّالي (١٩٧٩) مرة أخرى من بلوغ الشهرة بتقديمه نوعا من التاريخ العالمي من ناحية يدّعي أنها الناحية الطبية ولكنها يمكنها أيضا أن تسمى بالناحية المتركزة على الكيفية التي يدرك بها الناس الشر ويواجهونه فهو بذلك يلصق بالعالم بتمامه وفي الحقيقة بالمثال الانساني العام سمة هي وان وسع انتشارها فقد بولغ بها حتى أصبحت احدى العلامات المميزة للغرب الحديث: «النظام المفترس للانسان». فان علاقة الانسان، الواقع هي تلك التي تربط الذات بالموضوع.

نهاية العصر الحديث

رغم ان حربين عالميتين وأخرى ثالثة (ان لم تقنا الآلهة شرها) لم تقع بعد أشعرت بقدومها بصفة مؤثرة فليست نهاية العصر الحديث حدثا مفاجئا ومباغتا. لا يمكن تقسيم التاريخ الى عصور موافقة للعقل اذا لم نأخذ بعين الاعتبار التغييرات التدريجية عبر الزمن في مدة معينة. تشمل مباراة في الشطرنج على لعبة البداية ولعبة الوسط ولعبة الختام ولكل لعبة منها خاصياتها المميزة.

وليست الادلة المنذرة بالنهاية في جوهرها الا التبعات والتأثيرات الناتجة عمّا شرع فيه لعبة البداية ثم ترعرع وبلغ القمة في لعبة الوسط. وبمرور الزمن اتخذت هذه الادلة مقاييس جديدة وحتى معاني جديدة. ويبدو أن بعض هذه الادلة المنذرة بالنهاية من مميزات المحيط الخاص بالحضارة الغربية. وبعضها تختص بها علاقات الغرب بأغلب أنحاء العالم بالشكل الذي تظهر فيه هذه العلاقات فوق المسرح العالمي جالبة الاهتمام حبّا للاهتمام. وهناك أدلة أخرى تتعلق بالكيفية التي يؤثر بها كل هذا على الكيانات الاجتماعية الثقافية الاخرى في العالم بصفتها عروضاً قائمة بأتم معنى الكلمة.

ولا يسعني الوقت الآن حتى أسهب القول في النوعين الثاني والثالث من الادلة المنذرة بالنهاية على أني سأقول إنه لو يتبين أن مرحلة قادمة من التاريخ العالمي ممكنة فلا بد أن تتميز بشيء أحسن من تقويض الاستعمار كابادة لعلاقات غير مرغوب فيها.

ولو تفرغنا الآن للاهتمام بالوضع الغربي فانا نجد أن عصرنا يعتبر كأمر لا جدال فيه ان مشاكل اليوم هي كوارث الغد. واعتمادا على نفس الحجة (أو على عدم وجودها) يمكننا بالطبع أن نتبع توفلر في تفاؤله الدائم والاعلان أن مشاكل اليوم ليست الاّ المظاهر السطحية لحلول الغد (ألفن توفلر ١٩٨٠). وفيما يخص هذه المشاكل فكثيراً ما يدعي بعضهم أنه يمكن التعريف بها كالنتائج السلبية وغير المنتظرة الناتجة عن النمو المطرد، وقد روّجت هذه النظرية في سيل من النشرات شهر بها نادي روما كخالق للاتجاهات (أنظر في ما دوز

١٩٧٢ ، ميزارفيك وباستال، ١٩٧٦)..

اما العلامات التي وقع اختيارها كمواضيع لمجادلات متخوفة فمنها تعدد النسل (وهو لم يعد مشكلة في الغرب) وتضاؤل الثروات والتلوث. ويبدو أن الانشغال المتوتر والجدال المحتدم اللذين نجما عن ذلك بجدارة لا يتركان أي مجال للسؤال الغامض الذي يخصّ اعتبار نادي روما ومن «يراسلونه» (انها لعبارة ذكية) مرجعا.

على ان الجواب عن هذا السؤال يدل على الوضع الراهن على الاقل على حد سواء فان جميع من لهم يد في الحملة من أجل تحسيس الجمهور يحملون بدون استثناء شهادات في علم ما من العلوم الاجتماعية. وتبين مجهوداتهم للعيان التقاء وقتّيا بين وجهي الموقف الملتبس ضمنيا لعالم الاجتماع تجاه الواقع وهما الخبرة من جهة والانتقاد من جهة أخرى. ونجد تحت هذا الالتباس (وهي في الحقيقة سبب وجوده) الهوة الشاسعة التي تفرّق عالم الاجتماع والواقع الاجتماعي الحضاري الذي ينتج مباشرة من نفس ادراكه لهذا الواقع: وذلك مرة أخرى في قالب العلاقة بين الذات والموضوع فهذا في آخر الامر هو الانجاز الاساسي (وموطن الضعف كما يتضح) للعصر الغربي الحديث.

ان ظاهرته المميزة كما لاحظناه سابقا هي الظاهرة الاقتصادية كأسلوب في العيش لا يجهل معطيات الفكر. وانجازات هذا الاسلوب في العيش لا يشك فيها حتى من يكرهونها. واما مشاكله فان حلولها تبدو أكثر استحالة وذلك لا لسبب آخر غير أن المشاكل الاقتصادية بالحاحها على اعتبار هذه المشاكل كمشاكل هامشية فهي لا محالة ستخفق في البت فيها. ولا سبيل لاي حل حقيقي من دون تجاوز (أو القضاء عليها) لفلسفة الحياة الاقتصادية. وكأني بالذين يلعبون الدور الهام في هذه المجادلة (أمثال بابربرا ورد، ١٩٦٦، وفريد هيرش، ١٩٧٦، وروجي ڤارودي، ١٩٧٩) قد عرقل مسيرتهم انعدام حساسيتهم في هذا المجال. ويبدو في الحقيقة أن المفكرين حكموا على أنفسهم بالصمت في ما يخص مسألة العجز عن تجاوز مفهوم حضاري فكري ما منذ أن أثار هذه المسألة سارتر (١٩٦٠) - واذا نظرنا اليها الآن فقد لا تكون الكيفية التي أثار بها سارتر المسألة مصيبة جدا.

ولو عدنا الى الادلة المنذرة بالنهاية فانا نجد فيها العديد وخاصة الادلة التي تبدو أقرب وهي من أجل ذلك تثير اهتمامنا أكثر.

ففي مختلف الدول التي اختارت الضمان الاجتماعي لم تصاحب الثروة السعادة بل جلبت عدم رضى متزايد في كل مكان لاسباب لا تفتأ متعددة ومختلفة. ولا تزال ألفاظ مثل استلاب واستغلال تستعمل للتخلص بدلا من التفسير لان قدرتها على التحليل والتشخيص أصبحت ضعيفة. فما شأن هذه الادلة التي يمكن النظر فيها مباشرة اذن؟ هناك ثلاثة منها تستحق أن نختارها في نطاق ما نهدف اليه في هذه الدراسة وهي:

١ - نهاية «الشغل»، ٢ - نهاية جنة الرفاهية الاجتماعية، ٣ - ما يتضمنه نموذج الذات والموضوع للواقع من انعكاسات مخرّبة له.

١ - الشغل:

ان الشغل كصنف اجتماعي ثقافي متميز وكسبب غالب في أسلوب عيش كامل هو من الخاصيات التي ينفرد بها الغرب. وهذا أمر غير مجهول ولكن الاعتراف به غير كاف فانا نجد مؤلفا عاديا كالذي كتبه كبلو (١٩٥٤) يعتبر أصول الشغل كأمر لا يجهله أحد ولا يحتاج حتى لاي تعريف، كما أشارت اليه حنة أرند (١٩٥٨) فان العصور الاخرى والاقاليم الاخرى لم تظهر حتا أي تصور او مركب يضاهي مفهوم الشغل عند الغرب، وحتى الحاج الصينيين (اتباع كنفوشيوس وكذلك الشيوعيون منهم) على العمل والقناعة فهو تابع لباب آخر. فهو أمر من طرف النخبة الفلسفية والسياسية موجه للجماهير وهو يطابق بسهولة المثال الذي وصفته أرند يتمثل في مقابلة الكدّ بالراحة.

لقد ذكرنا سابقا أن هيمنة داء الشغل غير المحدودة كان لها تأثير ملتبس (جورج فريدمان، ١٩٦٤). ولما جرّبت معالجة الوجه المظلم للقطعة النقدية (روبرت بلونر، ١٩٦٧، رونلد فريسر، ١٩٦٨) فان أحدث اتجاها يبدو الآن لارجعة فيه نحو التغلب على الشغل بصفته القاعدة المدعمة لأسلوب اقتصادي واجتماعي وحضاري في العيش. فان الشغل (لا شك بدون قصد) بصدد الطرد من مركزه الاساسي والمسؤول في ذلك هي التأثيرات المتراكمة الناتجة عن الانظمة العمالية الرامية لتحسين أحوال العمّال وأجورهم والمسؤول والمسؤول هو التعدد التكنولوجي للطاقة التي هي تحت تصرف العامل وهو أيضا التصرف العلمي في أساليب العمل من المحصول الى الانتاج. وما الثورة الآلية والالكترونية غير قمة الجبل الثلجي البارزة من البحر.

ويمكن تحسين موقع الباحث بتقسيم الشغل الى ثلاثة أصناف عامة: صنف يتطلب خبرة عالية وصنف يتطلب خبرة عادية وآخر لا يتطلب أي خبرة، ونجد معظم الشغالين من الصنف الوسط. على ان التطور الحالي يقضي على هذا الصنف الوسط بالاضمحلال: فان تكاليفه فائقة وجدواه قليلة لذلك فان تعويضه صار ممكنا. وينتج عن ذلك أنه يمكن الابقاء على الصنف الاعلى العيادي وهو الصنف الضروري والثقيل التكاليف. أما الصنف الأسفل فلا يمكن تعويضه لأسباب مختلفة جدا فيمكن الابقاء عليه ما دام هناك أناس منبوذون يقبلون أن يعملوا مقابل اللوازم الضرورية للعيش أو دونها، وتتدهور أخلاقيات الشغل في كل مكان وحتى في المستويات العالية. اما «رجل التنظيم» الذي تحدث عنه وايت (١٩٥٧) فهو قيادي وليس متعهدا يتصف بالتجديد أو بالقدرة على مواجهة الاخطار. فعوضا عن بورنهام (١٩٤٦) يقرأ الناس الآن قالبريث (١٩٧٦).

ان النقابات عندما تطالب في الظروف الراهنة بالمحافظة على مكانة الشغالين في مؤسسات قائمة ولكنها قد تكون متداعية فانها تحارب حروب الاجيال الماضية. ان برنامج التشغيل العالمي المنبثق عن المكتب العالمي للشغل اذا لم يوهن معنى «التشغيل» فانه قد يذهب الى خلط استعمال أخنى عليه الدهر لمعنى خاص لكلمة «الشغل» برغبة أخنى عليها الدهر وكذلك في تطبيقه على العالم باجمعه لخاصية هي في الحقيقة غربية حديثة. والاغرب اذا لم نقل الاكثر تأثيرا هو الجدال الذي لا يزال يزداد حدة في وسائل الاعلام خاصة حول مصير العاطلين عن الشغل تقول هذه الوسائل ان حياتهم ليس لها معنى وتعتبر ان هذا ينطبق بالخصوص على الشبان الذين لا يجدون سبيلا الى سوق الشغل بعد أن وقع اعدادهم لهذه السوق ولا لشيء آخر طيلة ربع حياتهم قضوها في المدارس. ويذكرنا هذا بعنوان بولز **حياة ملؤها الحفر**.(شرهادي، ١٩٦٤) المستعمل

بخصوص ظروف الشباب المغربي. (.(وهذا استعمال غير صالح لانه يعطي ضمنيا دورا محوريا للشغل في ظروف مغربية بحتة ثقافتها مختلفة).

· ولو وفّق هذا النقاش في التغلب على التحسر العاطفي فانه من المحتمل أنه سيقع في اطار مألوف وهو اعادة التصنيف وفي ذلك بدون شك خطر الرجوع الى الوراء من جديد. وان الشهرة الحديثة للماركسية بعد ان نفض الغبار الذي تراكم فوقها لهي تحذير واضح في هذا المجال (ألان توران، ١٩٨٠). وهناك عمل ربما يكون أصعب يجابهنا وهو تفسير انحطاط «الشغل» بصفته صنفا اجتماعيا وثقافيا محددا وفاصلا للثقافة الغربية.ومن الواضح ان هذا سيتطلب منا سعيا يتجاوز اسناد معنى مؤكد أكثر من معنى «وقت الفراغ» لكلمة الراحة (نلس أندرسون، ١٩٦١، جوفر دومازيدي ١٩٧٥) . وهذا يقترن بمعنى الانتاج واعادة الانتاج ووسائلها ويقترن في نفس الوقت بالافق المتبادل حيث نواجه الفرد والمجموعة كمؤسسات على مستويات عديدة. وليست هذه مشاكل اجتماعية فقط.

نقلت جريدة لوموند بتاريخ ٤و٤ مايو سنة ١٩٨١ (الصفحة ١٠) واقعة مهمة قد تكون مفعمة بالعبرة. ناقش مجمع الكنيسة البروتستانية الفرنسية المجتمع في فيفي (مقاطعة أرداش) بين الاول والثالث من مايو تقريرا موضوعه الشغل. وقد أعدت هذا التقرير لجنة جمعت بين اختصاصيين في علم الاجتماع ونواب عن النقابات والجامعات والصناعة وآخرين لهم اتصال بمجموعات مثل العمال المهاجرين والمساجين. ويؤكد هذا التقرير على اعطاء صبغة نسبية لمفهوم الشغل بصفته «الميل الاساسي للانسان» اذا ما قورن «بالبحث عن الحب أو النشاط الرمزي». وهذا موقف محيّر لأن فيبر (١٩٢٠) كان قد ركز اخلاقيات الشغل على الديانة البروتستانية: وهذه نظرية دحضها فنفاني (قرين، ١٩٥٩) الصفحات ٦٥ - ٨٦).

٢ - الرفاهية الاجتماعية:

والظاهرة الثانية التي سننظر فيها هي احتضار الرفاهية الاجتماعية. وقد يتسع مشمول دراسة هذه النقطة أكثر مما يسمح به ديفد ما كروف لنفسه في درسه لمركب الشغل والرفاهية الاجتماعية..

وكما تشير اليه الدراستان اللتان أعدهما لهذا الملتقى نوتا ودي كوك بخصوص هولاندة فان مستقبل الرفاهية الاجتماعية لم يعد زاهرا. واذا نظرنا الى الامر نظرة سطحية فنحن أمام طلبات متصاعدة موجهة الى امكانيات تنمو بسرعة أقل ان لم تكن في طريق النقصان. وفي دراسة أكثر تعمقا يرى كروزير (١٩٧٠) (بخصوص فرنسا وليست فرنسا صالحة لان تكون قدوة في ميدان الرفاهية الاجتماعية) ان المجتمع معطل: فهو ضمنيا محافظ عوض عن أن يكون متطلعا لان «الفردية الفوضوية والبيروقراطية المقاومة للتفتح» تتآمران حتى لا يطرأ عليه أي تغيير. ولبّ الامر (وهو أمر تجدر اعادته) أن النزعة الاقتصادية المسيطرة تجعل مسبّقا من أي اعتبار غير اقتصادي شيئا هامشيا وفي الحقيقة مشوها: وليس بذلك دواء لان القدرة على التعرف على الواقع مفقودة. وها نحن مرة أخرى أمام مشكلة العجز عن التجاوز: فلا بد لسير الحوادث أن يفرض ما استحال على العقل تلقائيا، فاذا كان المسكن آلة للعيش، (لوكور بوزيه، ١٩٤٦) فان المدرسة تصبح برنامجا يهدف الى تمكين الشخص من شغل يوفر له معاشه. وهذا مصدر اختصاص مثل اقتصاد التربية (طالع ر.ج.ديفس وج. م.لويس، ١٩٧٥، مثلا). وهذا ما يفسر أيضا الحملة التي قامت بها اليونسكو في الخمسينيات من أجل تحديد المتطلبات في ميدان اليد العاملة كوسيلة للبت في التخطيط التربوي (ويعني ذلك المدرسي) في البلدان النامية: وهذا خلط بين الثقافات تمكن مقارنته بالخلط الذي تسبب به المكتب العالمي للشغل والذي تحدثنا عنه سابقا. وفي نفس المضمار فان الضمان الصحي (وهو وقائي أكثر منه علاجي) يرمي الى الابقاء على القدرة على العمل عند الناس أو تحسينها. (واذا ما نظرنا اليه من هذه الناحية فان التفجر السكاني.ليس الا أثرا جانبيا غير مقصود) ومما يخالج صدورنا احيانا بصفة ملحة أن هذه تصورات ضيقة للغاية لما هو واقع.على أن ما قد ينتج عن هذا الادراك من اصلاح للوضع تشفع فيه عادة االهياكل المعنية فهي تظهر عند ذلك كمؤسسات تهدف الى خدمة نفسها قبل كل شيء. فلا بد من الاعتراف بأن ما يسمى «تنظيم شؤون الفقر» ليست مدعاة خيالية للرعب.

ليست مدعاة خيالية للرعب.

ان شبح تفرّغ المؤسسات العاملة في ميدان الرفاهية الاجتماعية (باوسع معنى لذلك) لخدمة نفسها قبل الغير هي ظاهرة تتحقق أكثر فأكثر. فان البناية التي تكاد تكون في غاية الاتقان هي الحيوانات الضخمة الجسم في عصرنا الحاضر، وهي صالحة للانقراض.ومما يزيد في ذعرنا تعدد التدابير والخدمات الاجتماعيةان كل ذلك يحول الشخص الى حالة قبل أن يهتم به أو أن تشخيصاتهم المتعددة لمفهوم حالة لا تشبه الواحدة منها الاخرى ولا نعني أن المهم في الحالات هي تبعاتها على ممر الزمن عوضا عن خاصياتها الجوهرية أو ان معالجة الحالات وكأنها مشاكل موجهة الى التصرّف في المشاكل عوضا عن حل المشاكل. ما نعنيه هو أن الطبيب الذي يرسل بك الى منزلك بعد ان أصلح ركبتك لايهتم بما تشكو منه في مكان آخر أو من جهة أخرى أو ان المساعد الاجتماعي اذا ما التقى بك فانه زيادة على تحديده لمشكلك سوف يدعي انه له الحق أن يقبل اعترافاتك وان يرشدك الى الابد: وهو بذلك يضمن ويزيد اذا أمكن في نصيبه من قطاع الخدمات في سوق الشغل.

وكما أن المساعدة على النمو تزيد في التبعية عوضا عن رفعها فكأن الضمان والرفاهية الاجتماعيين محكوم عليهما بالزيادة (ونعني بالالحاح والتحريض عليها) في آثام المجتمع. فاذا كانت الفردية المفرطة من آفات المجتمع الغربي الحديث فان عالم النفس والمحلل النفساني والمساعد الاجتماعي وعالم الاجتماع وحتى الجمعية السياسية او الشيعة الدينية كلهم يتنافسون كي يحصلوا على الامتياز الذي يتمثل في معاضدة الفردية وذلك واضح من خلال الكيفية التي يخاطبون بها ويعاملون حرفاءهم ومشتركيهم. فعندما يتصاعد تعاطي المخدرات والتخريب والعنف والاجتناب الصريح للعمل فان مصالح الرفاهية الاجتماعية تجيب على ذلك بالتفهم: فليست هذه المصالح عاجزة على ايجاد حلّ فقط بل هي في الحقيقة تجد في هذه المشاكل قوتا لها. وبما أن المسؤوليات مفرّقة (ان لم نقل مشتّتة) فلا أحد يتفقد دفاتر انجازاتها ما عدا منافسيها ويصيرون بهذه المناسبة أندادها.

ولا يمكن ان تؤدي هذه الاستنكارات القاسية المنتشرة الى ادانة كلية للرفاهية الاجتماعية سواء أكانت غاية أم تجربة خيبت الآمال. ان صيحة ايفان اليتش (١٩٧١) مطالبا «بمجتمع بدون مدرسة» ليست الا عنوانا ذكيا لكتاب واسع الرواج ولكنها لا تمثل حلا للمشاكل الخطيرة التي تتميز بها (بالنسبة لهذا الكاتب) التربية الحديثة. وانما مفاد هذه الاستنكارات هو أنها توحي أن تجربة الرفاهية الاجتماعية بلغت حدّا لا يمكن بعده الحصول على أي مكسب الا بدفع ثمن متفاوت وحدّا تصبح فيه بعض المكاسب مستحيلة المنال. وتأتي لعبة النهاية بتبديل للافكار وحتى بالقلق.

٣ - نموذج الذات والموضوع:

نجد تحت المشاكل التي أشرنا اليها كتدهور معنى الشغل ونقائص مركب الرفاهية الاجتماعية الظاهرة الثالثة التي انتفيناها ونعني «بناء الواقع الاجتماعي» (بيتر بارقروتومس لكمان ١٩٦٦) وتتمثل في صيغة العلاقة بين الذات والموضوع حيث يدل التصور الفكري على التحكم العملي. اما على المستوى التحليلي المجرد فلقد أظهر هذا المركب قوة عظيمة: قد كان له فضل كبير في تجاوز الغرب للنموذج الانساني المشترك على أنه هناك ثمن لا مناص من دفعه. واما على المستوى التجريبي حيث يتصل الانسان بالانسان ويعامله فان الانعكاس الاساسي للعلاقة لابد أن يخلّف المشاكل. فاذا ما تصرّف دجون في العالم المحيط به بما في ذلك دجاك فذلك أمر. على أن الامر يختلف تماما اذا ما فعل دجاك ذلك (ونعني اذا ما فعل ذلك بالعالم بما فيه دجون). عندما يكره على التنازل الى وضع الموضوع فان الشخص الذي كان ذاتيا لا يمكنه الا أن يحسّ بالحرمان (في مفهومه الاصلي الذي أعطاه اياه هيقل ١٨٠٩، الفصل السادس ب) بدلا من المعنى المشتق الذي نسبه اليه ماركس (ماركس، ١٨٤٤).

ومرة أخرى فان الفكر الغربي الحديث لم يجرؤ على استخلاص العبر والمطالبة بمراجعة جذرية للنموذج. فاذا ما نظرنا الى ما مضى فمن الواضح أن الثمن المطلوب كان دون القيمة. كما قلنا سابقا فان كل ما حاوله الغرب يتمثل في تحضير علاج جزئي أو، بدلا من ذلك، في ممارسة قلب المواقف التي أنجزت عبر التاريخ. والمحاولة الاولى تؤدي الى الرفاهية الاجتماعية وتؤدي الثانية الى تفكير ماركسي ثوري بصفته نظرية قابلة للتطبيق ويدعمها هذا التطبيق. (ولن تكون نهاية المأساة المنطقية أو ملخصها الا مثالا خياليا هو أبعد من الافق التاريخي. واذا ما اعتبر الناس أن العكس التحليلي للمركب المتكون من النظرية واذا ما اعتبر الناس أن العكس التحليلي للمركب المتكون من النظرية ومقابلها موافق للتاريخ (وذلك تأويل لنموذج الذات والموضوع) فلم يعد هناك أي منفذ: وذلك مشكل منويّ لا حل له).

والعلوم الاجتماعية لانها تدعي انها علمية فقد اعتنقت بصدق (ولكن في آخر الامر بدون تبصّر) نموذج الذات والموضوع وجعلت منه ضمنيا تصورها المفروض للواقع. وهذا ما وقع في آخر الامر للعلوم مثل علم النفس والطب. على أنه يمكن لنا أن نلاحظ بعض التجاعيد على سطح هذه الساحة الهادئة ظاهرا.

اما في ميدان علم الاجتماع فان الاهمية الاساسية لمدارس مثل مدرسة التفاعل الرمزي (هربرت بلومر، ١٩٦٩) أو مدرسة المنهج الاثنولوجي (هارولد قارفنكل، ١٩٦٧) اذا ما قورنت بمدرسة تحتضر كمدرسة التوظيفية النظامية (تالكوت بارسنز، ١٩٥٢) لم تقدَّر الى حدّ الآن. ومن الاعمال الجديدة التي تستحق العناية لنفس السبب ما ألّفه ايرفنق قوفمان (١٩٧٤) وم. كروزيي وإ. فريد بارق (١٩٧٧).

ويبدو الحال مختلفا بالنسبة لعلم الاقتصاد على أن ذلك الاختلاف قد لا يكون كبيرا[1] وقد يكون التخطيط الاقتصادي في هذا الميدان أكثر أهمية من النظرية. فلقد كان هذا التخطيط ينسج في منطلقه على منوال الآلة الميكانيكية وفي هذا في الحق تواجه بين الذات والموضوع فكان المخطط يحدد الاهداف ثم يلخبط الواقع الاقتصادي سعيا وراء تحقيق هذه الاهداف طيلة حقبة زمنية عينت مسبقا. لقد كانت مخططات الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في السنين الماضية العديدة مثالا لما سمي بتصور «الموازنات المادية» (و. أرثر لويس، ١٩٦٦). وقد خلى هذا المثال السبيل الى صنف مجاور هو أقرب الى النظرية التفاعلية (ج. تنبارقن، ١٩٥٦). وتتركز التحويرات التي أدخلت لتصليح هذا المثال على تحديد ثلاث نواح لكل وضع تخطيطي: العناصر القارة والعناصر القابلة للتغيير والمخطط. ويعتبر الدارس هذه العناصر كمركب تفاعل وهو من أجل ذلك يفارق المخطط وقتيا. اما في المرحلة الموالية من عملية التخطيط فيلتئم الدارس والمخطط من جديد ويكونان عاملا منفذا للتخطيط. وعند ذلك نجد أنفسنا من جديد أمام النموذج الاصلي للذات والموضوع.

وبما ان هذا التجديد أدى الى مخططات متتابعة يبدو أن الباب سيفتح في وجه وقفة توجيهية (سيبرنيتيك) نوربرت فينر، ١٩٤٨) ومعها الامل في جدال أساسي موضوعه قدرة الواقع اذا ما «استثرناها» بواسطة «الراجعات» (فيدباك) الصادرة عنه على التضلع بدور يختلف عن الدور الذي أسند اليه في العلاقة بين الذات والموضوع. ويكون الامل من بعد ذلك اذن، هو قلب هذه العلاقة والتوصل الى علاقة بين ذاتين (انترسبجكتفتي) أو شيء من هذا القبيل. ولا يبدو أن مثل هذا الجدال قد شرع فيه بعد. فان العلوم التوجيهية (سيبرنيتكس) ما تزال في آخر الامر آلة تصرف أكثر منها مشكلة فلسفية ولقد عملت نظرية الانظمة فعلا على ابقائها هكذا (لودفق فون برتلنفي، ١٩٦٨. روبرت بوقسلو، ١٩٦٥، فردريك ثاير، ١٩٧٢).

ولعل علم الاقتصاد لانه ضيع هذه الفرصة لا يجد نفسه في موقف يختلف حقا عن موقف علم الاجتماع. على ان تغلب نموذج الذات والموضوع غير كامل وقد يطرأ عليه تدهور آخر ولكن لم يظهر أي تحدّ صريح الى حد الآن.

ولعلها ظاهرة قد تنبئ بما هو أهم وهي تتمثل في الاهتمام الجديد في علم الاجتماع بحقيقة قديمة في علم البشر ونعني استعمال ملاحظة المشارك (د جورج، ج. مكول وج. ل. سمونز، ١٩٦٩، ج. فريداريش وهم. لدك ١٩٧٥). وهنا تخلي المعاملات بين الذات والموضوع السبيل على الاقل طيلة مهلة للاشغال التطبيقية لعلاقة حقيقية أو ظاهرية بين الذاتين (انترسبجكتفتي). ولكن لان الموقف بين الفاعلي (انترسبجكتف) يعتبر بالضبط كحيلة منهجية فان مضموناته الاساسية لا تزال تمتنع عن الاهتمام الفلسفي الملائم.

وهكذا وعلى عكس ما يمكن للانسان أن يتوقع فان العلوم

الاجتماعية لا تزال غير قادرة على تحويل الصعوبات التي تعترضها عند معالجتها لنموذج الذات والموضوع الى دافع لاعادة نظر جذرية في أس منطلقاتها. فاذا أردنا أن نجد مواجهة مباشرة للمشكل الاساسي فلا بد أن نتجه الى العلماء. فلم يعد من المحرم عندهم أن يعترف الانسان أن نموذج الذات والموضوع هو أصل المعضلة وان يناقشه اعتمادا على ذلك. **الحلف الجديد**(ايليا بريقوجين وازبال ستنجر،١٩٧٩) هو العنوان المعبّر الذي يتحلى به عمل يبدو مهمّا جدا في هذا الميدان.

على أن المشكل لا يزال بدون حل. وقد ظهر أخيرا كتاب يضم دراسات ألقيت في ملتقى وعنوانه العلم والضمير: التصور أن للكون (١٩٨٠) وقد اتقد الكتاب انتقادا لاذعا من أجل «غوغائية» (ديماغوجيا) المنافية للعلم (لومند ١٤ سبتمر و١٢ أكتوبر سنة ١٩٨٠ وكذلك ٢٦ أبريل سنة ١٩٨١: ألفرد كستلر وجان كلود بكار انتقدا ايف جيقو وهتأحد منظمي الملتقى).

وفي الحقيقة لعله يمكن لنا أن نعتبر أن التصورات التي تدافع عنها هذه المنشورات تصورات اتفقت في النهاية على مواجهة بناءة للواقع تسمح للغرب بعد الحديث أن يلتحق بالجنس البشري (اذا صح هذا التعبير) بعد فترته الحديثة الفريدة. ومن جهة أخرى نجد هنا اختلافاً في المزاج: وهو فرق طفيف ولكن أهميته كافية كي يرى فيه عدد من النـاس قرارا فـاصـلا (روبكون) مـا يزالون يرفضون اتخـاذه. وجوهرتحليل لريقوجين أنه في آخر الامر نجد أن الاستلاب الذي ينجم كتبعة ثانوية عن مركب الذات والموضوع سوف لا يؤثر فحسب على الموضوع بصفته ذات سابقة انعكس موقفها في هذه العلاقة بل وحتى على الذات كذات. فان المرء الذي يلعب دور الذات يجد نفسه في آخر المطاف وحيدا غريبا في عالمه (الصفحات: ١٠ و١٦). اما جيقو فانه في مناقشة شيقة حول العلاقة بين التفكير الاسلامي والتفكير الاوربي الحديث أقام تفرقة في الافكار بين ابن رشد الذي يبقى باوربا في طريقه نحو «الفلسفة العقلية البحتة» وبين ابن العربي الذي يرجع الى الشرق الاوسط ويلتحق بفلاسفة الرؤيا في الحدث وهم فلاسفة يؤمنون عمليا ونظريا بمكان وزمان يختلفان عن الزمان والمكان اللذين نحس بهما» (الصفحة ٢٤). ومن الواضح ان هذا يتضمن (كما تبرزه قائمة المواضيع التي طرقت في الملتقى) استدعاء ظاهرا الى الاهتمامات التي تسمى بشبه العلمية. لا شك ان العديد من الناس سوف يخافون شر ما هي قادرة عليه ما دامت أسسها غير معروفة بصفة كافية سواء أكان ذلك بمفردها أو بالنسبة للعلم الحقيقي. وانا نودّ أن نعرف الثمن الذي يجب دفعه لقبولها ضمن القطيع.

فاذا كان العلم سابقا للعلوم الاجتماعية فهذا لا يعني أن العلم قد وفق الى حلّ مشاكل الانتقال من فترة ثقافية الى التالية ونعني من بناء للواقع الى البناء الموالي. فاذا نظرنا الى العلم بتفاؤل فسنقول إنه شخّص هذه المشاكل بعزية أكثر تعمدا.

المآل: «التنمية الاجتماعية»؟

لو فرضنا ان الفكر الغربي لن يعدل في الوقت الحاضر عن اعتبار المشاكل التي تعترضه كتحدّيات لابد أن يستجيب اليها فان مشكلة المرحلة الانتقالية بعد الحديثة لا يستحيل تحديدها. وبما أنه ظهر جليا أن التطور الثقافي هو تطور سلبي يؤدي بالتصور الاقتصادي بصفته فلسفة الحياة المسيطرة وأسلوب العيش المسيطر الى طريق مسدودة فان البحث قائم في سبيل ايجاد فتحة تمكن من الاكتشاف.

وفي هذا المجال يجدر بالمثقف أن يلتزم التواضع رغم أنه لا يستحسنه. أولا ان مشكل النموذج الثقافي الآتي (توماس كون، ١٩٦٢) يتمثل في أنه لم يأت بعد وأن تأثير النموذج المنصرم المتواصل (لعدم وجود خلف له) هو حاجز قوي في سبيل الفكر الذي يبحث عن النموذج الموالي. ثانيا ان التطور الثقافي في مظهره التخريبي وفي مظهره البناء على حد سواء هو أمر نعيشه بدلا من أن نفكر في اكتشافه. وان وضع المثقف السيئ بالرغم من كارل بوبّر (الكاتوس ومسقريف، ١٩٧٠ الصفحات ٥١ الى ٥٨) يتمثل في أنه أكثر نجاحا في رؤية الماضي منه في رؤية المستقبل.

وبعد هذا القول لعلنا لن نكون مفرطين في الجرأة اذا فرضنا ان الاكتشاف سيقع بوجه الاحتمال الغالب حيث تكمن المعضلة الكبرى. فلنتذكر أسلوب الثورات. فهي عندما تدعي انها ترمي الى محو كل شيء كي تبدأ من جديد فان ما تحاوله بالفعل هو القضاء على أسوأ القيود التي خلّفها الماضي للمستقبل. ان استمرار عدد مفرط من المواضيع التي يشبه شكلها الحلقة الدائرة يعتبره الناس ضمنيا كأمر مفروغ منه وذلك باهمالها عند بذل المجهود (فرنسوا فوري. ١٩٧٨).

اذا تحدثنا ولو كان ذلك على سبيل التقريب عن اكتشاف معقول في جزء أو مظهر من نموذج ثقافي محيط أو من أجله فلا بد أن نظهر انتباهنا وحذرنا. وان التفكير المعتمد على أجزاء ومظاهر لواقع محيط هو استعمال طريقة تحليلية اولاها الغرب الحديث مكانة قصوى ان لم نقل إنها من خاصياته: ونجد أنفسنا مرة أخرى أمام استحالة التجاوز. فذلك يثبت حقيقة السؤال حول علاقة الجزء بالكل. فهل سيظهر في شكل **الجزء من أجل الكل** [برز برو توتو] بالمعنى المنطقي أو كقوة محركة أو كمسير (كتلست) بالمعنى الحركي أو كقوة مستهلة بالمعنى التنظيمي؟

ويمكن توضيح الصعوبات المتضمنة بالرجوع الى نظرية مكس فيبر التي أخنى عليها الدهر حول الاخلاقيات البروتستانية. فهو يحلل بدون أن يسميها خصوصيات النموذج الثقافي الغربي الحديث. وهو في تحليله هذا يعتبر كشيء مسلّم به تمييز أحد قطاعاته أو مظاهره وهو القطاع الاقتصادي. وعوضا عن وضع هذا القطاع في الاطار الاوسع الذي نسميه هنا بأسلوب العيش الاقتصادي كما فعلنا فيما سبق فهو بعد ذلك ينظر فيما يربط بين العنصر البارز وأي عنصر يدخل في تكوين الصورة الشاملة. وهو في سعيه هذا يقع على الاقل في فخين في آن واحد كما كان ذلك متحتما من أجل الحال الذي كان عليه علم الاقتصاد آنذاك. وهو يتصور نوعاً من التعليل حيث لا يوجد في الواقع الاّ توافق وتكامل. ويهذب صورته بتقديمه لمثال ذي عنصر واحد بينما يمكننا أن نتصور مركبا ذا عناصر عديدة: وهو يدعي طبعا أن أي عنصر آخر مفروض وجوده تحت العنصر الذي اختاره. وهكذا فان ما يمتاز به المثال الثقافي الغربي كما يجرّبه فيبر فهو يصوره في مظهرين من مظاهره أو مكوّنين له انتقاهما الاول لانه متميز والآخر لاسباب مرجعها اختراع فيبر الباحث. ويتطلب هذا حججا ملائمة ولكن هذه الحاجة ربما لم تكن ملحة في عصر فيبر. واذا

مارجعنا بالنظر الى الماضي فانه من الواضح أنا قد نرغب في معرفة الاسباب التي حملته على اعتناق ايمان نظري حي في ظروف علمانية ساطعة. واذا ما تركنا هذا الآن فان العنصرين اللذين انتقاهما يظهران بشكل **الجزء من أجل الكل** الى حدّ ما: وينتج عن ذلك توحيد ضمني أو ان لم يكن ذلك فهو تراكب غريب. وزيادة على ذلك فقد رتّب هذين العنصرين في صيغة مركب مسبب. وتستحق طبيعة هذا التعليل أن نمعن فيها النظر. فهي تاريخية الى حدّما. ولكن في تعبيره عنها كصنف مثالي فانه يحذف هذا الاعتبار للتاريخ من أجل التعميم التجريدي. ولا يسعنا الوقت الآن لان ننظر فيما كلفه هذا **العمل البطولي**. على أن ما يهمنا هو ما ترتّب على ذلك. وذلك لا يظهر للعيان بعد في الاستعمالات المنتشرة لنموذج فيبر عند مؤلفين مثل فريدريك هوفي (١٩٤٨) أو روبرت بله (١٩٥٧). على أن ذلك ظاهر مع الاسف في الكتابات التي تطبق نظرية فيبر في سياسات النمو في العالم الثالث. ففي هذا الاطار يعكس تصوّر التسلسل السببي. فان العلاقة بين العامل السببي والنتيجة تنقلب الى العلاقة بين الهدف المحقق(في المستقبل بلا شك) وما يرتكز عليه. وليس هذا عكساً تصوريا مفعما بعواقب لم يقع فيها النظر ولكن زيادة على ذلك فان الافتراض الضمني لعلاقات سببية بين أمر واحد وأمر آخر قد يؤدي الى مفاجآت غريبة وكثيرا ما يقع ذلك. ومن الناحية النظرية فان الاهتمام بالنمو الاقتصادي في العالم الثالث كأمر يتطلب بواعث دينية أو أسباب مشابهة هو اهتمام مبني على هوّة. وما هو أشنع وما تشترك فيه هذه النظريات مع نظرية فيبر هو أنه في نطاق النظرية حول الاخلاقيات البروتستانية فان تصور الدين نفسه يصبح مسبقا هامشيا من جراء الاهتمامات الاقتصادية وهو من أجل ذلك يصبر مشوّها.

ويصح في هذا المجال ما بيّناه سابقا بالنسبة لتصورات المشاكل الاجتماعية.

وما نستنتجه وقتيا هو أن البحث عن اكتشاف ابتداء من منطلقات جزئية (ربما كانت أهميتها محدودة في الظاهر) قد تكون من السبل القليلة ان لم تكن السبيل الوحيدة المفتوحة امام الفكر الغربي المعاصر. وليس من المتحتم أن يكون هذا عملا **تافهافهو** بصفته وسيلة تحليلية وكدرب من الوصف التاريخي لا شك قادر على الاتيان بالنفع. ولكنه قد قد يؤول الى الاغراء، اذا ما عوملت العلاقة بين المظهر المنتقى لهذا الهدف وبين المجموع المحيط معاملة تحليلية وعملية بطريقة ليس لها مبرر.

وفي هذه المرحلة من تحليلنا يبدو أن الوقت حان للبحث عن نقاط الاكتشاف الممكنة. فاذا أخذنا بعين الاعتبار التحذيرات التي وفقنا في تشخيصها فانه من الممكن أن نراجع ظواهر الثقافة الغربية ما بعد الحديثة كظاهرة انتقادية. ويمكننا في الحقيقة أن ننظر من جديد في كل ظاهرة وجدناها متسائلين هل يوجد وجه لامع يقابل الوجه المظلم الملتبس للقطعة النقدية. ما هي العراقيل التي ستضطر الناس لا الى اليأس بل الى تجاوب سيتبين في المستقبل كتجاوب جديد وخلاق: وهكذا فان ما كان يبدو حاجزا يصير سبيلا مفتوحة. وكيف يمكن لمنطلقات مثل هذه قد تكون غير مفهومة كيف يمكن لهذه المنطلقات ان تدفع الى الامام انطلاقا من الفترة الانتقالية المعربدة مرحلة الصفاء من جديد بواسطة تأثيرها العام الذي هو منطقي وعملي في آن واحد؟

ومن السهل أن نقول في الحديث عن أمور مثل هذه إن أي تنبّؤ أعمى يساوي تنبؤا آخر. والظاهر أن هذه هي الحالة. وكلما ادعى أناس يظنون أنهم يرون آخر المطاف أنهم يحتكرون التقرير السياسي للتوصل الى الاكتشاف فلا بد من مراعاة هذه الحقيقة المؤلمة. على أنه في مستوى التفكير الهادئ وتقييم علمي للاحتمالات الظاهرة قد لا يكون من المستحيل تماما أن نتطلع (مع الاحتراز الملائم) الى الاحتمالات الكبيرة والصغيرة في وقوع بعض الامور.

وهكذا اذا أخذنا بعين الاعتبار الركود والتضخم اللذين لم نعد نتحكم فيهما والدائرة السوداء التي تشوّه أي صورة للاقتصاد فإن التصور الاقتصادي المتجسم في الإفراط في التأويل والسياسة والمساعي الاقتصادية يبدو على وشك الانهيار. ثم انه من أجل انعدام ما يبرهن أن العلمانية لن تكون اتجاها لا رجوع فيه في الثقافة الغربية فان الديانة والفلسفة سواء فهمتا غلطا على النمط الموالي لفيبر أم لا تبدوان كأنهما نقطتا انطلاق غير محتملتين للخروج من نموذج الذات والموضوع.

ومن الاحسن أن ننظر في ذلك المظهر المميز للمنزلة الغربية ما بعد الحديثة حيث يتبين أن التأثير الجامع لنموذج الذات والموضوع للواقع هو مدهش جدّا من أجل انعكاساته العملية. فهذا محور التفاعل بين البشر من جهة والحيوان والاشياء من جهة أخرى. في هذا المجال فان الهوة الكائنة بين الانسان التجريدي الذي هو ليس من صنعه تماماً أدت اليوم الى نتائج حتمية لا يمكن تحمّلها في الحقيقة. وليس الامر أنه اذا نظرنا الى تقدمه الاقتصادي والتكنولوجي يتبين أن الغرب الحديث متخلف من الناحية الاجتماعية والثقافية بل انه في الحقيقة لا مناص من أن نعترف انا اذا ما شوهنا الازدواجية الموجودة في الكيان الغربي بابراز مظهر واحد وغض النظر عن المظهر الآخر فان ذلك لا يجدي نفعا وفي نفس الوقت فانه لمن التفاهة أن نحاول اجتناب الناحية الملتبسة من المجتمع الغربي بالتلهي بالهامشيات. وفي هذا المجال فان الحاجة الحيوية والثقافية الى البقاء قد تكون الضغوط من قبل من هم متأثرون ومدركون لهذا التأثير هذه الضغوط التي قد تقضي على العراقيل الاجتماعية والثقافية الموجودة.

هناك في زمننا هذا اشارات يتيسر سردها كي ندعم رأينا هذا. وهناك العديد من المفكرين والكتاب وحتى من رجال الدين ممن يسرهم أن يعرفوكم بهذه الاشارات وان يضعوها تحت تصرفكم مقابل ثمن. على أن مثل هذا يتجاوز دورنا في هذا المقال.

فالسؤال الذي كان علينا ان نجيب عنه هو هل ان الحديث عن التنمية الاجتماعية في التصور الغربي ما بعد الحديث له معنى وان صح ذلك فكيف يمكن ان نحاول تحديد هذا المعنى. ان ما قمنا به في هذا المقال أولا هو أنا وضحنا معنى الغرب ما بعد الحديث كاطار لمراجع نظرية من أجل هذه الدراسة وثانيا انا حددنا أفقا في المرحلة الانتقالية الحالية يمكن أن ينطبق عليه اسم «التنمية الاجتماعية» ولم تبق الا الامور المستقبلية الممكنة: ولكن ليس بمعنى استخراج العناصر من الحاضر باعتباره ناتجا عن الماضي.

(١) إني مدين للاستاذ جوس هلهورست الذي سهّل علينا فهم هذا الموضوع.